الضفة الغربية وقطاع غزة وبشأن القضية الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

وحول قرارات مجلس المستوطنات آنفة الذكر، رفض رئيس الحكومة، شمعون بيرس، «... بشدة، محاولة الغطرسة والتضليل والتخويف من جانب مجلس مستوطنات الضفة وغزة». واضاف: «اعرف ان الكثيرين في الضفة الغربية يعارضون هذه النغمة وان الأكثرية هي التي تضمن وحدة اسرائيل وادارة الدولة بشكل قانوني وديمقراطي» (**هآرتس**، ٧/١١/١٩٨٥). وقال عن الياكيم هعتسني: «ان هعتسني ليس قاضياً أعلى، وسيتأكد، على وجه السرعة، انه خاضع للقانون كأي مواطن آخر» (**معاريف**، ٧/١١/١٩٨٥).

وفي رسالة تأييد إلى بيرس، أوضح اعضاء حزب العمل في مستوطنات الضفة وغور الأردن ان قرارات مجلس المستوطنات لا تمثل رأي الأكثرية وهو أيضاً ليس هيئة منتخبة. ودعوا رئيس الحكومة إلى الاستمرار في نهجه السياسي للتوصل إلى سلام مع الأردن (**يديعوت احرونوت**، ٦/١١/١٩٨٥).

اما رئيس كتلة الليكود في الكنيست، حاييم كوفمان، فقد عقب على ما تردد عن وجود مشروع لسلطة مشتركة أردنية اسرائيلية في الضفة الغربية بالقول: «ان رفض الملك حسين مبادرة السلام التي أطلقها رئيس الحكومة بيرس، والاستعداد الذي ابداه رئيس الحكومة لتسليم هضبة الجولان لسيادة سورية، يجب ان يعززا قوة الليكود وانصاره في كفاحه ضد نوايا التنازل من جانب حزب العمل وانصاره» (**عل همشمار**، ٣/١١/١٩٨٥).

وتعقيباً على كوفمان، دعا رئيس كتلة المعراخ في الكنيست، رافي ادري، الليكود الى الكف عن ترويج الشائعات ضد رئيس الحكومة والمعراخ (**المصدر نفسه**). وعلق عضو الكنيست سيمحه دينتس (معراخ) على اقوال كوفمان بـ «ان ما ادعاه كوفمان واعضاء كنيست من الليكود وهتحياه يؤدي إلى اضعاف قوة اسرائيل في العالم» (**المصدر نفسه**). وايد عضو الكنيست مردخاي فرشوفسكي (شينوي) مواقف بيرس السياسية ودعاه إلى الاستمرار في عملية السلام. ويعتقد فرشوفسكي بأن على اسرائيل المبادرة بمشاريع سلمية وعدم انتظار مكالمة هاتفية من الملك حسين (**المصدر نفسه**).

اما عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس)، فقد انتقد وثيقة هعتسني موضحاً ان من يدعو الى التمرد ضد الجيش الاسرائيلي ويساوي رئيس الحكومة بالمارشال بيتان ينبغي ان يوضع في مستشفى الامراض العقلية او في السجن (**معاريف**، ٦/١١/١٩٨٥). وطالب ساريد اعضاء حزب هتحياه بعرض وثيقة التفاهم التي قيل انه تم توقيعها بين بيرس والملك حسين والتي يدعي الحزب امتلاكه نسخة عنها، على الكنيست أو على اعضاء لجنة الخارجية والأمن (**يديعوت احرونوت**، ٣/١١/١٩٨٥). وفي سياق ردود الفعل على قرارات مجلس المستوطنات، دعا عضو الكنيست حاييم رامون (معراخ) وزير الدفاع اسحق رابين الى حل المجلس فوراً واصفاً القرارات بانها تحريض على التمرد ضد الدولة وتآمر ضد سلطة القانون في اسرائيل (**دافار**، ٦/١١/١٩٨٥). كذلك حث عضو الكنيست مردخاي بار ـ أون (راتس) المستشار القضائي للحكومة على تقديم سكرتير مجلس المستوطنات، عوتنئيل شنيلر، إلى المحاكمة بسبب تحريضه على التمرد والقتل لدوافع سياسية. وذكر بار ـ أون، في رسالة بعث بها إلى البروفسور زامير، ان شنيلر كان اوضح، في المقابلة التي اجرتها معه اذاعة الجيش الاسرائيلي، ان المستوطنين سيأخذون القانون بايديهم اذا قررت حكومة اسرائيل تقديم تنازلات اقليمية في اطار سلام حقيقي (**عل همشمار**، ٥/١١/١٩٨٥).

في المقابل، نشر حزب هتحياه بياناً اعرب فيه عن امتعاضه من الانتقادات التي وجهها بيرس ضد مجلس المستوطنات واعتبرها انتقادات مضللة للشعب لان معظم المستوطنين في الضفة الغربية يعارضون، بشكل قاطع، العودة الى حدود الخط الاخضر. واكد الحزب، في بيانه، ان قسماً كبيراً من المستوطنين سيعتبرون التنازل عن اراض خيانة للصهيونية ويمس أمن اسرائيل (**عل همشمار**، ٧/١١/١٩٨٥). كذلك اكدت